



# النقابات



أسبوع الوحدة الإسلامية

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال  
تصدر عن اتحاد الوفاء للنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

## إسقاط دعوى الأبالسة على الاتحاد العمالي العام في انتخاباته الأخيرة حكم القضاء تثبيت لحق الاتحادات الستة

بعد عشرة أشهر وستة أيام فقط نطق القضاء المستعجل في لبنان ، نطق القضاء المستعجل وأسقط دعوة ادعاء العمل النقابي في لبنان ، الدعوة التي أرادوا بها تعطيل انتخابات الاتحاد العمالي العام التي جرت في ٢١-٦-٢٠٠٧ واستهدفوا بها تعطيل وإسكات صوت الاتحاد العمالي العام، وأرادوا بها سرقة هذا الموقع النقابي المتقدم ليلحقوه بفريق الوصايا الأمريكية.

سقط الأبالسة الواهمون في لبنان ، بأبالسة السياسة وأبالسة العدالة ، وأبالسة الساحة النقابية وانتصر صوت الحقل في الاتحاد العمالي العام وانتصرت الاتحادات الستة على المشككين في شرعية انتسابها للاتحاد العمالي العام .



### معركة تصحيح الأجور

#### لجنة المؤشر انتهت الى لا نتيجة ، والاتحاد العمالي العام الى الإضراب

انتهت اجتماعات لجنة المؤشر ، وأقفلت لقاءاتها باللقاء الأخير الذي عقد في وزارة العمل يوم الخميس في ٢٧-٣-٢٠٠٨ من دون التوصل الى أي نتيجة ، واعتبرت قيادة الاتحاد العمالي العام «أن أي استمرار بالاجتماعات أصبح عبئاً على الاتحاد العمالي العام وتغطية غير مقبولة لتشويش الحكومة وأصحاب العمل على عمل اللجنة وأهدافها ومشاركة غير مباشرة في عملية الاستغلال البشع للتجار الذين تلقفوا مجرد الحديث عن تصحيح الأجور ليرفعوا الأسعار بشكل مضطرب وجنوني في الأسواق».

قيادة الاتحاد العمالي العام نقلت أن كل ما جرى في جلسة الحوار الأخير يتلخص في تمسك الاتحاد بتصحيح الأجور بنسبة ٦٣,٣ بالمئة وحد أدنى لا يقل عن ٩٦٠,٠٠٠ ألف ليرة فيما عرض أصحاب العمل طرحهم المتجمد عند ٧٥٠,٠٠ ل.ل. على الحد الأدنى .

وفي حين غاب عن الجلسة وبتحريض من الحكومة ممثل الإحصاء المركزي وممثل وزارة المالية وممثل غرفة التجارة والصناعة جوزف صادر تؤكد للاتحاد العمالي العام وحتى لوزارة العمل «أنه لم يعد من مصلحة للاستمرار بحوار غير جدي» وأنه بعد هذه الجلسة إذا لم يبادر أصحاب العمل للاتصال وإعلان الاستعداد لتقديم أرقام جديدة صالحة للنقاش فإن الأمور سائرة الى التحرك الميداني ولم يعد أمام العمال من خيار سوى التحرك وأن كل «عدة الشغل» مطروحة على القواعد العمالية.

التتمة ص: ٨

## اقرأ في هذا العدد :

صفحة ٧

المكاتب العمالية

صفحة ٢

المماطلة والتسويف في معالجة الأزمة  
الاجتماعية عبر تصحيح الأجور

صفحة ٩

الندوة التخصصية حول : (الأزمة  
الاقتصادية والمعيشية ، أسبابها ونتائجها)

صفحة ٣

## الإفتتاحية

### معركة مؤشر الغلاء وغضب الفقراء

معركة تصحيح الأجور هي معركة الفقراء وحقهم في العيش الكريم هي معركة إسقاط سياسات إذلال الفقراء في الوطن .

معركة تصحيح الأجور لا تقف بالمعنى الاقتصادي عند حد الأرقام المتداولة في حركة المتقافين للأرقام في لجنة المؤشر ، بل هي تمتد الى حد وجوب إسقاط أسباب إتهان المواطن على أبواب المتاجر والمشافي والمدارس و.. كل سلعة وخدمة يحتاجها في حياته وحياة أبنائه . هي معركة رفع الحاجة والعوز ودفع الضرر والألم اليومي عن المواطن. ومعركة تصحيح الأجور لا تقف بالمعنى الإنساني عند حد رفع الحاجة ودفع الضرر، فهي عند كل مواطن مستحق لموطنه تمتد وفق حق المواطن أن تمتد ليسأل في أحد أزمنة وأوطان القرن الواحد والعشرين عن الاستقرار والرفاهية ومتطلبات معيشية مستجدة دخلت في مسلمات القيم الحيوية كضرورات ومستحقات للحياة.

ومعركة تصحيح الأجور لا تقف بالمعنى الوطني عند حد إراحة المواطن ورفع غائلة الغربة في الوطن وقد أخذها إليها الفقر والجوع الى حدود عدم التمكن من القيام بمقتضيات الوحدة الأسرية وتواصل القربى، بل هي تسري وتمتد في زمن القلق على الوحدة الوطنية الى دورها في الحفاظ على الوطن في مقومات صيغته وعيشه فلا تبقى سياسة عدم تصحيح الأجور سياسة قهر ومزيد استهداف لمن يقع عليهم الحرمان أكثر لينعم في قبالتهم من ينعم أكثر .

المنادون بإسهم الفقراء بتصحيح الأجور بإمكانهم أن يفجروا أكثر، بإمكانهم أن يزعقوا أكثر، بإمكانهم أن يظهروا حنقهم وغيظهم وهو غضب وغيظ الفقراء والفقر واحد، فقراء القطاع الخاص وفقراء القطاع العام. ليس الظرف في لجنة المؤشر وحولها ظرف التسويات، ولا ينبغي أن يشعر أحد أن حق الفقراء إقتصاديًا وإنسانيًا ووطنياً قابل للتسوية وأن بإمكان أحد إقفال حركة لجنة المؤشر على زغل التسويات والتجزئات.

معركة المؤشر فتحت وليس لأحد أن يقفلها بعد أن أشرت لمسارها وأخذت طريقها الى آمال وأحلام وأماني الفقراء .

## المماطلة والتسويق في معالجة الأزمة الاجتماعية عبر تصحيح الأجور السنيرة يواجه المطالب الاجتماعية بالتضليل وبالكذب على الناس الكيد السياسي لفريق الوصاية الأمريكية وقف بوجه المسار القانوني لتصحيح الأجور ٧٥٠٠٠ ل. زيادة على التقديمات هي ٧٥ ألف إهانة للشعب اللبناني من قبل سنيري أصحاب العمل

تحركت إتحادات ونقابات قطاعي النقل والزراعة في الرابع والعشرين من كانون الثاني الماضي ونزلت الى الشارع بعد طول مفاطلة وتسويق وإهمال من قبل حكومة السنيرة لمطالب القطاعين ، أعقب ذلك التحرك المضبوط تحركاً شعبياً لمجموعة من الأهالي في منطقة مار مخايل احتجاجاً على الانقطاع المستمر للكهرباء والتدهور في الأوضاع الاجتماعية والحياتية فكان رصاص الغدر والقتل الذي تحمل مسؤوليته فريق الوصاية الأمريكية في لبنان .

في مواجهة تحرك قطاعي النقل والزراعة واجهت الحكومة الحركة النقابية للقطاعين بعملية التفاف على المطالب وأنبرى فؤاد السنيرة مرة أخرى للتضليل والكذب على الناس مستعيناً بزمرة من نقابيين قصر الفتن وأطلق على لسانهم من على منبر قصر الحكومة المسروق جملة من الوعود الكاذبة منها إطلاق اجتماعات لجنة المؤشر موحياً بزيادة على الحد الأدنى للأجور وتصحيح للأجور.

عملياً ما أقدم عليه السنيرة وفريق الوصاية الأمريكية هو محاولة خطف الضمان الاجتماعي عبر سرقة مجلس ادارته تمهيداً لاعدامه وتنفيذ حلمه القديم في التخلص من هذه المؤسسة ومصادرة أموالها ، مما استدعى عملية تدخل نوعي من قبل وزير العمل المستقبل الدكتور طراد حمادة لاستنقاذ المؤسسة الضامنة للأمن الاجتماعي ولإطلاق المسار الدستوري والقانوني لعملية تصحيح الأجور عبر لجنة المؤشر ورعاية حوار جدي وصريح وشفاف بين العمال واصحاب العمل.

الكيد السياسي لفريق الوصاية الأمريكية وقف بوجه المسار القانوني لتصحيح الأجور وفتح السنيرة مساراً على حسابها في قصر الفتن الحكومي وحرص بعض أصحاب العمل على عدم التجاوب مع دعوات وزير العمل لعقد اجتماعات لجنة المؤشر ، وتامماً كما فعل مع مطالب قطاعي النقل والزراعة فعل مع مطالب تصحيح الأجور المجمدة منذ العام ١٩٩٦ .

خرج أحد دجالي الاقتصاد السنيري ليطلق الإهانة الكبرى لعمال لبنان وشعب لبنان بمقولة الـ ٧٥ ألف ليرة زيادة على الحد الأدنى ، وليرسم من على منبر قصر الفتن المسروق مستقبل الحوار والنقاش الذي شهده لبنان حول تصحيح الأجور. وربما بنى عليه بعض الناس آمالاً ليجد الاتحاد العمالي العام نفسه أمام حد وإفقال وعدم وجود حد ادنى نية لتصحيح الأجور في لبنان وتحسين ظروف الحياة للمواطنين.

٧٥ ألف إهانة أفضل عليها أصحاب العمل حساباتهم واستعداداتهم للبحث بتصحيح جدي للأجور بدعم وتحريض من قبل السنيرة. فهل هذا ما يمكن أن يقبل به اللبنانيون وفقراء هذا الوطن وذوو الدخل المحدود فيه؟.

من أي عالم أخلاقي وإنساني هؤلاء المتحجرون عند أبواب الحد الأدنى للأجور والقيم الشرائية للأجور والذائبون المسيلون مع كل ارتفاع للأسعار لا يشعرون به إلا بمقدار ما تنتفخ فيه حساباتهم في المصارف والعقارات.

من أي عالم وطني واجتماعي هؤلاء المبخسون لحقوق الوطن الاقتصادية والاجتماعية في ميزان جشعهم واحتكارهم ومصالحهم الشخصية الضيقة التي بسببها لا يتورعون عن تعريض الوطن لفتن الجوع والفقير .

الانفجار الاجتماعي على فوهة بركان الغضب الشعبي والذين بنوا ثروتهم ومواقعهم من ثروات الوطن في أيام رخائه ليسوا مستعدين للتنازل حتى عن شيء من جشعهم الزائد في الأرباح ليسدوا به رمق لبناني جائع هم تسببوا بجوعه وأمله وليس غيرهم.

هؤلاء الذين يحرضهم السنيرة ويتواطأ معهم على عدم معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وأول معالجاتها هو تصحيح الأجور. وطن هؤلاء ووطن محرضهم حيث تستوطن أموالهم ويتحقق الرضى الأمريكي عنهم وحيث يستوطن الأمن الاجتماعي في نفوس أبناء الوطن.

يا بعض أصحاب العمل: لا تكونوا شركاء السنيرة في هدم الوطن.

يا كل ممثلي العمال: لا تدعو دجالي الاقتصاد السنيري يسقطون حق العمال في أجور عادلة.

## الندوة التخصصية حول: (الأزمة الاقتصادية والمعيشية ، أسبابها ونتائجها)

حمادة: غياب العدالة وازدياد التفاوت بين المناطق سياسات ظالمة تؤدي لضرب الفقراء .

### زبيب: الحكومة اللبنانية إختارت منطق الفوضى الاقتصادية بحجة تطبيق النيوليبرالية

بدعوة من وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله عقدت ندوة تخصصية حول الأزمة الاقتصادية والمعيشية «أسبابها ونتائجها» في قاعة بلدية حارة حريك في الضاحية الجنوبية لبيروت يوم ١٢-٣-٢٠٠٨ شارك فيها كلاً من وزير العمل المستقيل الدكتور طراد حمادة والأستاذ محمد زبيب رئيس تحرير الصفحة الاقتصادية في جريدة الأخبار .



الوزير حمادة أشار خلال مداخلة إلى معاناة معظم اللبنانيين من التردّي العام في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، واعتبر أن غياب العدالة وازدياد التفاوت بين المناطق والتهميش والإهمال والاستئثار سياسات تمارسها الحكومة وتؤدي لضرب مصالح الفقراء.

وأشار حمادة في موضوع رفع الحد الأدنى للأجور إلى أنه يعمل من خلال لجنة المؤشر إلى إدارة الحوار بين أرباب العمل والعمال للوصول إلى نتيجة تحفظ حق الطرفين العمال من جهة وحق الاقتصادي الوطني من جهة ثانية. وختّم بالقول أن الحديث عن رفع الحد الأدنى للأجور ٧٥ ألف ليرة هو خداع موصوف وضحك على الناس.

من جهته أشار الأستاذ محمد زبيب إلى إن لبنان أسير التدفقات المالية الهائلة التي توظف حصراً في عملية استهلاكية يشترك فيها القطاعان العام والخاص وبالتالي تؤدي في حصيلتها إلى وجود سيولة ضخمة غير موظفة لا في الادخار ولا في الإنتاج بل في زيادة الاستهلاك . وخلص إلى أن هذا المرض يؤدي إلى زيادة حصة الربح في الاقتصاد وغياب فرص العمل وورم مالي (الدين العام) وارتفاع متواصل في أسعار السلع والخدمات .

وقال زبيب عن خيارات الحكومة اللبنانية أنها إختارت منطق الفوضى الاقتصادية بحجة تطبيق النيوليبرالية فيما بدأ العالم يتراجع عن مفاهيم النيوليبرالية وإعادة سياسات الحماية وأشار إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك المحلية بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨ بنسبة ٨٠ بالمئة والى خسارة ثلث القدرة الشرائية للمواطن اللبناني .

## أعلن تأييده لإضراب أساتذة الجامعة وروابط المعلمين في ٣ نيسان

بشكل حازم : الحد الأدنى ٩٦٠ ألفاً وتصحيح الجور بنسبة ٦٣,٣%

الاتحاد العمالي العام : تواطؤ على المماطلة بين الحكومة وبعض أصحاب العمل والاستعداد

### والتحضير لتنفيذ الاضراب العام

كاشف الاتحاد العمالي العام العمال والرأي العام اللبناني بحقيقة مسؤوليات حكومة الأمر الواقع عن موجة الغلاء وارتفاع أسعار كافة السلع والخدمات والانكماش الاقتصادي والجمود في العديد من القطاعات الانتاجية وقرر بدء الاستعداد والتحضير لتنفيذ الاضراب العام .



ففي بيان له عقب اجتماع لمجلسه التنفيذي خصص لمناقشة نتائج النقاش في لجنة المؤشر الرسمية أوضح الاتحاد العمالي العام أن الحكومة زدت لجنة المؤشر الى الانعقاد بهدف تنفيذ الاحتقان وتقطيع الوقت وأن هذا التوجه أعطى نتائج عكسية حيث أدى الحديث عن تصحيح الأجور الى تفاقم موجة الغلاء في ظل غياب كامل لمصلحة حماية المستهلك والجشع والتلاعب بالأسعار ونوعية السلع أمام سمع وبصر هذه الحكومة الى تخلت عن مسؤولياتها

ولم تقم بأية تدابير . وجدد الاتحاد العمالي العام مطالبته بشكل حازم بوجود رفع الحد الأدنى للأجور الى ٩٦٠,٠٠٠ ل.ل والى تصحيح الأجور بنسبة ٦٣,٣ ٪ واعتبر زان أية ذرائع أو مناورات أو توزيع للأدوار لإبقاء الأمور على ما هي عليه أو إعطاء ٧٥٠٠٠ ل.ل منة بعد طول إنتظار بلغ حده ١٢ عاماً هو مماطلة وتهرب وسنواجه بتحركات عمالية وشعبية واسعة. وأعلن الاتحاد العمالي العام تأييده لإضراب أساتذة الجامعة اللبنانية وروابط المعلمين في ٣ نيسان وأكد توجهه لدعوة هيئة التنسيق النقابية لتوحيد الجهود ورفض تصحيح الأجور . وقرر بدء الاستعداد لتحضير تنفيذ الاضراب العام.

## اتحادات النقل البري والزراعي: مطالب ودعوة لتصحيح عادل للأجور

قررت اتحادات ونقابات قطاعي النقل البري والزراعي في بيان بعد اجتماع لها في مقر الاتحاد العمالي العام، إعداد مذكرة خطية بمطالب القطاع الزراعي لتسلم إلى الوزراء والجهات المعنية المسؤولة، داعية إلى استمرار اجتماعات لجنة المؤشر التي تعقد في وزارة العمل من أجل تصحيح عادل للأجور يتوافق مع ارتفاع الأسعار. وأكد المجتمعون التزامهم بتنفيذ الخطوات التي يقرها المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام لتحقيق عادل لأجور تقي العمال والموظفين والعسكريين من الفقر والجوع. وحذروا من سياسة رفع أسعار المحروقات الأسبوعية المتبعة والتي ستصل إلى حد تحرق معه الشركات وخزينة الدولة معلنين دعمهم موظفي شركة طيران الشرق الأوسط العادلة رافضين الخصخصة حفاظاً على المصلحة الوطنية. وحدد المجتمعون تاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٨ آخر مهلة لاستكمال الاتصالات مع المسؤولين والعودة إلى الاجتماع لتنفيذ باقي روزنامة التحرك المقررة لتحقيق المطالب.

## اتحاد نقابات العاملين في التعاونيات ينتقد سياسات السلطة حيال الضمان

عقد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات العاملين في التعاونيات والمؤسسات وأسواق الخضار في لبنان جلسة بتاريخ ١٨-٣-٢٠٠٨ تدارس خلاله المجتمعون الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تطال جميع المواطنين وتمسهم في لقمة عيشهم وحليب أطفالهم بسبب الغلاء الفاحش والسياسات المتبعة من قبل هذه السلطة غير الشرعية والفاقة للحس الإنساني والاجتماعي . وانتقد المجتمعون سياسات هذه السلطة حيال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والهادفة إلى خصصته وترك مصير العمال في مهب الريح في حين تم التأكيد مراراً وتكراراً من قبلنا أن الضمان الاجتماعي هو حصن العمال ولا يستطيع أحد أن يمس به . وأثنى المجتمعون على موقف الاتحاد العمالي العام حيال تصحيح الأجور مؤكداً على أن هذا المطلب حاجة ملحة وضرورية وأن قرار العمال واحد وموحد في هذا الموضوع وما يصبون إليه هو الوصول بعمال لبنان إلى حياة آمنة ومطمئنة يستطيع من خلالها أن يطعم عياله ويكسو أطفاله .

## إتحاد الوفاء: يجب على السلطة التجاوب مع مطلب تصحيح الأجور



عقد المجلس التنفيذي لاتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان جلسة بتاريخ ١٨-٣-٢٠٠٨ في مكتبه في حارة حريك رأى خلالها أنه يجب على السلطة التجاوب مع مطلب تصحيح الأجور، داعياً الهيئات الاقتصادية إلى عدم المراهنة عليها لأن متوسط الأجور الحالية في لبنان لا يوازي الحد الأدنى المقبول للعيش بكرامة ونبه الى ضرورة حسم الموضوع وتصحيح الأجور بمختلف شطورها قبل فوات الأوان.

## إنماء يشارك في ندوة الأمن الغذائي العربي الخرطوم من ١١ إلى ١٣ آذار ٢٠٠٨

شارك رئيس إتحاد نقابات المزارعين في لبنان (إنماء) جهاد بلوق وبدعوة من الاتحاد العربي للعاملين في الصناعات الغذائية والصيد في مؤتمر حول الأمن الغذائي العربي تحت شعار زمن لا يملك قوته لا يملك قرارهس. والذي عقد في العاصمة السودانية الخرطوم يومي ١١-١٢/٣/٢٠٠٨ في فندق هيلتون برعاية وزير الزراعة السوداني البروفيسير الزبير بشير طه ومشاركة من الدول العربية وحضور وزراء سودانيين بينهم وزير الدولة للصناعة ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان ابراهيم أحمد غندور. وأصدر المجتمعون بياناً ختامياً من ٣١ بنداً أهمها تفعيل الاتفاقيات المعتمدة في الجامعة العربية والخاصة بالأمن الغذائي العربي والمطالبة بإنشاء صندوق عربي للتأمين الزراعي وحماية المزارعين من المخاطر وتوصيات حول التدريب والتطوير وتبادل الخبرات والتشديد على دور المياه وربط الأمن الغذائي في السودان بالأمن الغذائي العربي وخاصة في صناعة السكر . وخلال مشاركته في المؤتمر قام بلوق بتوقيع اتفاق تعاون بين اتحاد نقابات المزارعين في لبنان والنقابة العامة لعمال الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسكنية بالسودان. وكذلك توقيع بيان مشترك للتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والزيارات مع النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية والسياحة والفنادق في السودان .



## ولادة الرسول (ص) والدعوة الى الوحدة

■ الدكتور بلال نعيم

الإنسان الأول أطل على دنيا الوجود وعالم الإنسان في شهر ربيع الأول ، في وسط الأمة الوسط التي أرادها الله خير الأمم عندما تقع في محور الأمم ويقع الرسول في محورها . وعندما تقوم بما يجب عليها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليكون قيامها شاهداً على حياتها وعلى سريان الدم في عروقها وإلا لو تقاعست وتخلت عن دورها في هداية الأمم وفي قيادة حركة التاريخ فإنها ستهوي وتجري عليها سنن الضعف والتشتت والهوان وإن وعي الأمة وهويتها هو الإسلام، الرسالة الأهم التي نزلت على يدي أفضل خلق الله لإتباع خير الأمم من أجل صناعة العالم الأفضل حيث العدالة والأمن والسلام . ويقوم المشروع هذا على عدة عوامل كلها يتصف بالوحدانية أو الوحدة ، قرب العزة واحد ، والرسول «ص» واحد ، والكتاب واحد ، مما يعني أن الأمة يجب أن تكون واحدة ، فلا مجال لأن تقوم الأمة بواجبها في الحجية والشهادة على الأمم إلا اذا كانت واحدة ، فالعقل الإسلامي والعاطفة الإسلامية إذا لم يكونا قادرين على صناعة وصياغة الأمة الواحدة فكيف بإمكانهما أن يتحركا خارج إطار الأمة من أجل الهداية لعموم البشر ، فالمقدمة الضرورية واللازمة لقيام الإسلام بمشروعه وتحقيقه لأهدافه العليا في نشر الهدى والهداية (فهو الهدى ودين الحق) تتمثل في وحدة الأمة ، وفي المقابل فإن أي فتنة أو تشردم أو اقتتال في إطار الأمة يجعل طاقة أبنائها تهدر ويذهب ريحها وتتشوه معالمها ويقبح منظرها بين الأمم فلا تسمي قادرة على التوسط والحجية والشهادة والهادية فينعدم مشروع الإسلام او يتعوق بما يعود بالخلل على أمل المشروع ويضر بالإنسان على نحو العموم وإن من يؤمن بوحدانية الله تعالى وليلتزم دينه ويمتثل هديه وينبني مشروعه لا بد أن يؤمن وأن يعمل من أجل وحدة الأمة وتوحيدها في إطار الشريعة الواحدة والولاية للرسول الواحد في سبيل تحقيق العبودية لله تعالى على هذه الأرض . فإن أفضل مناسبة للتذكير بالوحدة كمفهوم وكالتزام وسلوك هي مناسبة ولادة صاحب المشروع والمؤسس له النبي الأعظم محمد صلى الله عليه وآله على أن تكون هذه الدعوة دائمة ومتواصلة من أجل إنتاج الوحدة للأمة التي تقدر أن تحمل المشروع الإلهي في إصلاح هذا العالم وتحسين شروط الحياة على ظهرانيه وإزالة الفساد وأثاره التي تثبت الاضطراب في أرجاء المعمورة.

معاون رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله .



## مجلس عزاء بمناسبة أربعين القائد الجهادي الكبير الحاج عماد مغنية «رضوان الله عليه»

بمناسبة مرور أربعين يوماً على استشهاد القائد الجهادي الكبير الحاج عماد مغنية أقامت وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله مجلس عزاء حسيني في قاعة بلدية حارة حريك بحضور حشد كبير من النقابيين والعمال وتلا السيرة الحسينية القارئ الشيخ طليع زين الدين.

## لجنة الشباب العامل في الاتحاد العربي لعمال الغزل في تونس تبرق لسماحة الأمين العام لحزب الله

### نقف بكل فخر أمام تضحيات المقاومة

أبرقت لجنة الشباب العامل في الاتحاد العربي لعمال الغزل والنسيج وصناعة الملابس في تونس الى سماحة الأمين العام لحزب الله معزية باستشهاد القائد العسكري في المقاومة الحاج عماد مغنية وأشارت في برقيتها أنها تقف بكل اعتزازا وافتخار أمام تضحيات المقاومة البطلة التي هزت الكيان الصهيوني ومرغت أنفه في تراب الجنوب اللبناني وختمت أن شعباً يؤمن بالنصر أو الشهادة لا يقهر ولا يهزم.

### سهرة مولد النبي الشريف

## الاتصال والتواصل

### خصائص الاتصال أنواع الاتصال

قدمنا في العدد الماضي تعريف الاتصال وأهدافه ونعرض في العدد الحالي لخصائص الاتصال بشكل موجز. لننتقل إلى أنواع الاتصال. خصائص الاتصال:

- الاتصال ليس وضعية آنية نمر بها فحسب بل هل كل سائد متفرع في حياتنا (ما نقول ، ما نفعل ، ما نلبس ، ما نأكل..).
  - كل اتصال يجد جذوره في الماضي وتجليه في الحاضر ، إن اتصالاتنا تعكس بشكل من الأشكال تاريخية مواقفنا وقيمتنا ومبادئنا وتجاربنا المختلفة .
  - معنى ان نتواصل هو أن نبحث عن دلالات في داخلنا لما يحدث في محيطنا وتقاسم تلك الدلالات مع الآخرين.
  - باكتشاف طريقة إشغال نظامنا الذاتي للاتصال يتسنى لنا ماربة نظام اتصال الآخرين وبالتالي التوصل إلى تفعيل الاتصال.
- أنواع الإتصال: حسب اللغة ، حسب الإشارة ، حسب الأسلوب .
- حسب اللغة :
  - الاتصال اللفظي: الكلمة وسيلة لنقل الرسالة (محاضرة ، ندوة مقابلة..).

### المجمعات الاقتصادية الأساسية والعلاقة فيما بينها

الخارج + عائدات مدفوعة للخارج .

٥. اما «الدخل الوطني» فهو الذي نستخلصه من المعادلة التالية:

الناتج الوطني القائم (بسرع السوق) - الضرائب غير المباشرة + الإعلانات المقدمة لمؤسسات الإنتاج = الناتج القائم (بكلفة عوامل الإنتاج) - الاهتلاك = الناتج الوطني الصافي (بكلفة عوامل الإنتاج) = الدخل الوطني .

وتجدر الإشارة إلى أن الدخل الوطني يستخدم لاحتساب (متوسط الدخل الفردي) الذي يعتمد على الصعيد الدولي للمقارنة بين شتى البلدان وتصنيفها بين غنية ، متوسطة ، فقيرة ، فقيرة جداً.

ثانياً: أوجه استخدام الموارد المتاحة :

يمثل «الاتفاق الوطني» الاستعمال النهائي من قبل القيمين للسلع والخدمات المنتجة (استهلاك الأسر والإدارات الخاصة والعامّة ، تكوين رأس المال القائم من قبل مؤسسات الإنتاج والإدارات العامة ، التغيير في المخزون ) وفي حال كان هذا الاتفاق أكبر من الناتج المحلي القائم يصار إلى تغطية الفارق باللجوء إلى عمليات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير).

وتستعمل مجمعات الإنفاق في عمليات التحليل الاقتصادي وفي رسم السياسات الاقتصادية للدول انطلاقاً من المعادلة التالية:

الناتج المحلي القائم + الاستيراد + التصدير = الاستهلاك + تكوين رأس المال + «التغيير في المخزون».

■ الأموال التي تستعملها المنشآت الاقتصادية لشراء المعدات والآلات ، أو الأسر لشراء أو تشييد الأبنية تشكل مقاييس (التكوين القائم لرأس المال الثابت).

تعتبر المجمعات الاقتصادية الأساسية مقاييس نوعية كبرى تظهر فيها نتائج نشاطات القطاعات الاقتصادية لمجتمع معين وفي حقبة زمنية معينة هي عادة سنة واحدة.

تسعى المحاسبة الوطنية إلى تقييم عدد من المجمعات الاقتصادية الأساسية ، من أهمها : الإنتاج والقيمة المضافة والناتج المحلي القائم والإنتاج الوطني وأوجه استعمال الموارد المتاحة.

أولاً: الإنتاج والقيمة المضافة والدخل الوطني :

١. الهدف النهائي من الإنتاج هو زيادة حجم السلع والخدمات الاقتصادية المتوفرة في السوق لكن ذلك ينتج عن حركتين متعاكستين :

■ إن الإنتاج يزيد إلى السلع المتوفرة سلعاً جديدة من جهة .  
■ تتلف بالمقابل كمية من السلع الموجودة (طاقة ، مواد أولية ، أسمدة ، آلات..) تلبية لحاجات عملية الإنتاج وهو ما نسميه الاستهلاك الوسيط .

٢. إن القيمة المضافة هي إذن الفرق بين قيمة السلع والخدمات الجديدة المنتجة وقيمة السلع والخدمات المستهلكة في عملية الإنتاج:

قيمة الإنتاج + قيمة الاستهلاك الوسيط = القيمة المضافة

٣. «الناتج المحلي القائم» هو مجموع القيم المضافة المحققة في مختلف القطاعات الاقتصادية الناشطة داخل حدود البلد ، خلال سنة مقبلة .

٤. الناتج الوطني يساوي «الناتج المحلي القائم» مضافاً إليه صافي عائدات عناصر الإنتاج من الخارج تحسم منها عائدات عناصر الإنتاج عبر القيمة المحققة داخل البلد :

الناتج الوطني = الناتج المحلي القائم + عائدات مقبوضة من

ثقافة نهاية

ثقافة نهاية

المكاتب العمالية

بيان الاتحادات الستة



باسم طليس

ونحن على مقربة من الأول من أيار « عيد العمال».. وقد مر على عمال لبنان إثنا عشر عاماً وهم في عز العطاء لأرضهم ومؤسساتهم وأعمالهم، ولكن مقابل أجر

متناقص تدريجياً لا بل سنوياً إذا ما قلنا شهرياً بل يومياً نتيجة ارتفاع الأسعار المتزايد على كافة السلع الاستهلاكية والغذائية وأسعار المحروقات . سيما وأنه أصبحنا في عصر لم يعد للكماليات مكان بحيث يمكن أن يتخلى المواطن والعامل عنها كما كان في السابق في ظل هذه الظروف الاجتماعية والمعيشية الصعبة التي تمر على اللبنانيين عامة والعمال وذوي الدخل المحدود خاصة. ومن هنا فإنني كمواطن ونقابي وعامل متابع رأيت أنه من واجبي أن أضع بعض الحقائق أمام الرأي العام لمهزلة جنون ارتفاع الأسعار وتفلفتها وصبر المواطن والعامل على ضيم لا يقدره دين أو عقل أو منطق أو عرف. لأقول :

أولاً: يبدو أن التطور العلمي لم يمر ولم يؤثر على بعض أصحاب العمل وأصحاب النفوذ في السلطة ، بل لم يؤثر على ما تبقى من حس إجتماعي لديهم ..لذلك فلنعد الى حسابات زأهل الضيعةس ولنختر مادة غذائية ضرورية لعائلة ونقوم بمقارنة بسيطة ما بين سعرها الذي كان عليه عام ١٩٩٦ ز آخر تصحيح للأجور ز وما هي عليه اليوم في العام ٢٠٠٨ .أليس من يسأل كيف تعيش هذه الأسر والعائلات .. بل كيف تعيش العائلات التي ليس لديها دخل شهري ؟ إذن بأية لغة أرقام وحسابات يمكن مناقشة هؤلاء!!!

ثانياً: من قال أن لجنة المؤشر إذا اتفق أعضاؤها على سلة لتصحيح الأجور مسؤولة فقط عن العاملين في القطاع الخاص؟ ومن قال أن وزير العمل والاتحاد العمالي العام ليسوا مسؤولين عن موظفي القطاع العام والمؤسسات العامة والخاصة والاسلاك العسكرية والهيئات التعليمية. أليسوا مواطنين لبنانيين ولهم ما لغيرهم وعليهم ما على غيرهم ؟.وما هو سبب غياب مندوبي الاحصاء المركزي ووزارة المالية عن اجتماعات لجنة المؤشر؟. أليس الهدف هو تعطيل عمل لجنة المؤشر؟. ولماذا وضع الاتحاد العمالي العام بمواجهة الهيئات الاقتصادية ، وما هو دور الدولة رب العمل الأكبر ؟.

ما هي الغاية والمصلحة في بناء جدار من العدائية بين العمال وأرباب العمل؟.

ثالثاً: لماذا الاصرار في إدخال التجاذبات السياسية في عمل لجنة المؤشر ولقمة عيش اللبنانيين؟ وإلا ما

## معركة تصحيح الاجور... تتمه ص: ١

ويؤكد قيادي في الاتحاد العمالي العام «أنه لم يعد بإمكان الاتحاد حمل راية الدفاع عن مصالح العمال والسكوت عن بعض من يحملون عناوين نقابية عمالية ويتواطئون مع الحكومة وأصحاب العمل في سكوتهم وتفرجهم » وزيادة في رسم الصورة القاتمة . يشير القيادي النقابي الى « وجوب فرك المناخير المتعالية للحكومة غير الشرعية وإرغامها على النزول عند مطالب العمال والشارع اللبناني وهذا ما يجب أن تلحظه أيضاً القوى السياسية الوطنية وتأخذه بعين الاعتبار عندما تفكر بأخذ دورها وممارسة حقها في معركة الدفاع عن لقمة عيش الناس «والمعالجة الجذرية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية للوطن. وفي معرض التساؤل عن إمكانية أن تلجأ حكومة السنيورة لإصدار مرسوم «تضليلي» يحدد رقما ميعناً لتصحيح الأجور يكشف القيادي في الاتحاد العمالي العام « أن هناك جواً في السراي الحكومي المختطف يصب في هذا الاتجاه ، لكن الاتحاد العمالي العام سيرفض هذا المرسوم وسيتابع تحركه متمسكاً بموقفه وأرقامه ولن يقبل تصحيحاً للأجور يتحدث عن ٤٠٠ ألف ليرة لبنانية وما دون وجلها لا يدخل في صلب الراتب ، فكل ما يعمل عليه أصحاب العمل والحكومة من خلفهم أن لا يدخل الى صلب الراتب أية زيادة ويتحدثون عن تعويضات «زهيدة تحت عنوان غلاء معيشة» وفي هذا أوضحت قيادة الاتحاد العمالي العام «أن في هذه السياسة استهداف مباشر لمستقبل العامل والموظف في القيمة الشرائية لراتبه ومعاملاته المالية مع المصارف وفيه استهداف غير مباشر لمالية الضمان الاجتماعي ونسب الاشتراكات التي يدفعها أصحاب العمل عن عمالهم مع ما يعني ذلك من حرمان الضمان من زيادة مدخوله مقابل ارتفاع الأسعار التي سيشهدها قطاع الطبابة والاستشفاء مع حصول الزيادات الوهمية على الرواتب.

إن مجمل هذا الواقع يدفع الاتحاد العمالي العام الى خيار التحرك والاضراب العام بشكل خاص وهذا ما سيشهد تحضيراته المرتفعة الوتيرة شهر نيسان عبر التحشيد والتنسيق النقابي في أكثر من إتجاه وقطاع وصولاً الى موعده المرتقب في أوائل أيار المقبل هذا إذا لم يحصل طارئ جديد في الملف يعدل من أهداف وأجندة التحرك.

هو تفسير الحماس الذي بدأه السنيورة لعمل لجنة المؤشر وترتيب الأرقام من الزيادات والحد الأدنى للأجور في بداية الاجتماعات في السرايا!!.. ومن ثم التراجع عنها فور عودة الوزير طراد حمادة لممارسة عمله في وزارة العمل وترؤسه لجنة المؤشر مشكوراً. أليس في هذا شيء من «النكايه السياسية». ختاماً:

باسم الشعب :أيها المتسلطون والمتربعون على كراسيكم . ويا بعض أصحاب العمل الذين لم تعد تتسع المصارف لأرباحكم على حساب عرق العمال . أنقذوا وطنكم ومؤسساتكم من زجوع ، وفقر،وعوز مواطنيكم وعمالكم . وأنصفوهم وأعطوهم حقوقهم وأوفوهم تعبههم قبل أن تفتشوا عن كراسيكم ومؤسساتكم في مقابر التاريخ . وساعتئذ لن ينفع الندم ..

رئيس الاتحاد اللبناني لنقابات سائقي السيارات العمومية ومصالح النقل

## خصائص الإدارة الناجحة

١. التركيز على الجانب الإنساني في العمل والاهتمام بتطوير العامل ليتطور العمل.
- ٢ - جدولة برامج المؤسسة وأساليبها ومطابقتها مع عناصر النجاح.. وأهم هذه العناصر:
- أ: تحديد الأهداف:حتى لا تستنزف المؤسسة طاقاتها ومواردها في أهداف خارجة عن طبيعة وجودها.
- ب : التخطيط المدروس: حيث يجعل سير المؤسسة من المبدأ إلى المنتهى هدفاً لا عشوائياً.
- ج :التنظيم:الذي يحدد وظائف كل فرد ودوره وعمله ونوعية ارتباطه بالمؤسسة وتأثيره في اتخاذ القرار.
- د : تنمية الموارد:لتستمر المؤسسة لابد من نمو الموارد الإنسانية والمالية التي تشكل العصب الحيوي لاستمرارها.
- كل هذه العناصر تشكل نهجاً مدروساً لمفهوم الإدارة الناجحة الذي يعتمد على التخطيط وقراءة المستقبل بحكمة وبروية.
- ٣ - تكاملية الوظائف الأساسية وترابطها:لكل عنصر من هذه العناصر تكامل مع بقية العناصر ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً
- إن نجاح أداء الإدارة الناجحة يتوقف على الالتزام بهذه العناصر المقومة: فهي عبارة عن نظام متكامل يعمل كل جزء فيه عملاً يسهم بدرجة ما في تحقيق الهدف العام للنظام، وبالتالي فإن القصور في أداء أحد الأجزاء بمقداره سينعكس على النظام كله ويصيبه بالضعف والخلل.

رئيس إتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان علي طاهر ياسين.

في العدد القادم: العلاقات العامة (١)